لجنة وزارية تبدأ جولتها في دير الزور من مشاريع الري الحكومية

مدير عام استصلاح الأراضي: ١٤٥٠٠ هكتار تروى من خلال مشاريع الري الحكومية وتأهيل القطاع السابع في العام القادم

| محمود الصالح

باشرت اللجنة الوزارية المكلفة متابعة المشاريع الخدمية والتنموية في دير الزور جولتها برئاسة وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة يرافقه وزير الدولة لشؤون الاستثمار محمد فايز البرشة ومحافظ دير الزور فاضل نجار.

حيث بدأت اللجنة الوزارية بزيارة مشروع القطاع الثالث للري الحكومي التابع للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي في دير الزور، والتي تعمل على إنجاز خطة الصيانة التي تلي نهاية الموسم الصيفي وتسبق زراعة الموسم الشتوي حيث تم قطع المياه بمدخل النهر للقيام بعمليات التعزيل من أجل زيادة التدفق بالتماشي مع انخفاض مستوى النهر نتيجة سرقة المحتل التركي حصة سورية من المياه، وكانت محافظة دير الزور والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي قد قامت بتشكيل لجان من أجل عدالة التوزيع لمياه الري في جميع مناطق مشاريع الري الحكومية في المحافظة، وذلك وفق المقنن المائي بحيث تطابق الخطة الزراعية هذا المقنن في ري المحاصيل وفق الاحتياج المائي لكل محصول، وبما يتوافق مع الأمطار الهاطلة خلال الموسم القادم.

كما تفقد الواقع الخدمي والمعيشي وحركة الأسواق في مدينة الميادين، كما اطلع الوفد على عدد من مشاريع إعادة الإعمار في مدينة دير الزور وهي مشروع صيانة المسلخ البلدي بحي الصناعة ومشروع إعادة تأهيل جسر البعث وتأهيل المشفى الوطني ومشروع استبدال شبكة الصرف الصحي في حي الحميدية وأعمال تأهيل الطريق الممتد من جامع المفتي لغاية جسر البعث ومشروع تأهيل كورنيش السيد الرئيس.

كما عقد اجتماع في قاعة المحافظة ضم عدداً من الفعاليات الأهلية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية والكوادر الإدارية تمت خلاله مناقشة الواقع الخدمي والمعيشي والمشاريع التي تحتاجها المحافظة.

وبيّن المدير العام للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي ربيع العلي لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل في محافظة دير الزور على تعزيز التدفق المائي من نهر الفرات عبر أقنية ومشاريع الري للاستفادة من الإمكانيات المتوافرة، وذلك بتحقيق الاستفادة القصوى نتيجة القيام بتعزيل وصيانة جميع شبكات الري في القطاعين الثالث والخامس. وبينت أنها أبرمت العقود مع الجهات العامة لإجراء عمليات الصيانة ومنها قناة التوريد بطول ٩٥٠ متراً، إضافة إلى ذلك باشرت المؤسسة في عمليات صيانة آبار الصرف ليتم الاستفادة من مياه الصرف الزراعي، وكذلك إنشاء خطوط توتر للتغذية الكهربائية لآبار الصرف في ٦ مشاريع في محافظة دير الزور.

وأضاف المدير العام إنه تم العمل على تشغيل ١٠ آبار للصرف بالقطاع الخامس، وتبلغ اليوم المساحة المروية بمشاريع الري الحكومي في محافظة دير الزور ١٤٥٠٠ هكتار، وهذه المساحة تتوافر فيها كميات المياه اللازمة من نهر الفرات لتنفيذ الخطة الزراعية المقررة، وتهدف إلى توفير مليارات الليرات على الفلاحين نتيجة عدم الحاجة إلى مستلزمات الضخ من مازوت ومحركات وشبكات ري.

وعن القطاع السابع في دير الزور الذي تبلغ مساحته ٧٥٠٠ هكتار بين العلي أنه يتم الآن العمل بتوجيهات الحكومة والتعاون مع المنظمات الدولية لإعادة تأهيل هذا المشروع الذي يمكن أن يدخل الاستثمار الزراعي في موسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وشدد المدير العام على أهمية استثمار كل نقطة مياه من حصة سورية من نهر الفرات بالشكل الأمثل من خلال رفع كفاءة منظومة الري إلى أعلى درجة ممكنة في ضوء انخفاض منسوب نهر الفرات نتيجة قلة الوارد المائي من الجانب التركي، موضحاً أن انخفاض هذا المنسوب سيؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل، وكذلك قلة كميات المياه المستفاد منها.

كلام رسمي جداً

رد من مدير مدرسة حطين بطرطوس

الأستاذ رئيس تحرير صحيفة «الوطن»

إشارة لما نشر في عدد صحيفتكم الصادر بتاريخ ١٢-١٠-٢٠٢١ حول مدرسة حطين أبين لكم ما يلي:

– حول موضوع اتصالات وشكاوى إحدى السيدات قالت فيها إنه في كل يوم بعد الحصة الثالثة لا يوجد مدرس يدخل للحصة في الصف التاسع بحجة عدم وجود طلاب فهذا الكلام غير صحيح والمدرسون جميعاً ملتزمون بالإعطاء والدخول إلى الحصص حتى الحصة الأخيرة.. والسيد مدير التربية أثناء جولته وزيارته للمدرسة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠ وجد المدرسين داخل الحصص ويقومون بشرح الدروس في كل قاعة صفية.

– وحول دخول شبان من خارج المدرسة إلى الباحة أثناء الفرص يدخنون ويعاكسون فهذا الكلام غير صحيح والمراقبون من مشرفي الأنشطة والمعلمون المناوبون وحتى مدير المدرسة موجودون في الباحة أثناء الفرص ولا أحد يستطيع الدخول إلى الباحة بين الطلاب.

– وحول الكلام أن مدير المدرسة غير مهتم بقضايا الطلاب وغير متابع فهذا على العكس حيث إنه يهتم بجميع قضايا الطلاب داخل الحصص وأثناء الفرص.

– وحول أن المدير يملك معهداً ويحبّذ الطلاب إليه فهذا الكلام غير صحيح فالمدير لا يملك معهداً ولا يقوم بتعليم الدروس الخصوصية مطلقاً وهل يوجد ولي أمر طالب واحد في مدرسة حطين يقول إنه قام بتسجيل ولده في هذا المعهد المزعوم للمدير فليكشف عن اسمه ويظهر عن ذلك، والمدير غير مهتم بغياب المعلمين فهذا غير صحيح ولا يوجد غياب لمعلمين إطلاقاً إلا في حالات صحية محدودة جداً عند المرض.

– وحول أن مدرسة التربية الإسلامية بدأت بإحالة صحية لمدة شهر بداية العام الدراسي فهذا الكلام غير صحيح نهائياً، حيث حصلت على إحالات صحية لمدة ثلاثة أيام ثم أربعة أيام ثم تسعة أيام وتم إعلام التربية وتكليف مدرسة أخرى بديلاً عنها وتقوم بالتدريس وتداوم الحصص وهنا نشير إلى أنه عندما تكون الإحالة الصحية للمدرس أقل من تسعة أيام لا يستطيع التوجيه الاختصاصي في مديرية التربية تكليف بديل عن المدرس الأصلي.

إن مدير المدرسة تم تكليفه وتعيينه في المدرسة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ وعند حدوث الشكوى كانت مدة وجودي في المدرسة لا تتجاوز الشهر ولا أكاد أعرف جهازي الإداري والتدريسي، وهي ليست مدة كافية لإنهاء عقبات ومشاكل في مدرسة حطين متراكمة لسنوات وخاصة غياب طلاب الصف التاسع حيث إن المدرسة غير محصنة والسور من الجهة الغربية للمدرسة مهدّم بالكامل بسبب أعمال بناء وإنشاء كتلة جديدة في المدرسة.

المدير متابع لجميع القضايا المتعلقة بالطلاب والمدرسين ويستقبل الأهالي بمنطق وعقل ويقوم معهم بتذليل الصعوبات والعراقيل بين الطلاب.

أتمنى نشر هذا الرد وإنصاف مدير المدرسة من أجل عدم تكرار مثل هذه الحالات من أولياء الطلاب إلا عند التأكد من صحة المعلومات لديهم. وشكراً

مدير المدرسة
علي عبد الكريم

تعقيب المحرر: الشكوى التي وصلت إلى الصحيفة من إحدى أمهات الطلاب أرسلناها لمدير تربية طرطوس وطلبنا التدقيق والرد.. ومدير التربية قام بزيارة المدرسة بتاريخ ١٠-١٠-٢٠٢١ من دون إعلام مسبق لإدارة المدرسة للتدقيق في مضمون الشكوى وبعد الزيارة تمّ إعلام المحرر بالنتائج التي تؤكد معظم ما ورد في الشكوى وقد نشرناها كما هي مع الشكوى كما أن المكتب الصحفي لمديرية التربية نشر نتائج زيارة مدير التربية على صفحة المديرية في اليوم نفسه ويمكن لأي مهتم العودة إليها.

وهنا نقول: طالما توجد اتهامات غير صحيحة في الشكوى (مثل اتهام مدير المدرسة بامتلاكه معهداً خاصاً) كنّا نتمنى لو تم نفي ذلك من مديرية التربية لكننا نشرناه بكل موضوعية مع المادة ومع ذلك يمكننا القول للقرّاء إنه تبين لنا لاحقاً من مدير التربية وبعض المصادر أن مدير المدرسة لا يملك معهداً تعليمياً خاصاً باسمه وإنما كان العام الماضي وقبل أن يكون مديراً للمدرسة يدرّس في معهد خاص (مثله مثل معظم المدرسين) يعود لأحد أقربائه وأن قريبه هذا أجره هذا العام لشخص آخر ولم يعد مدير المدرسة الحالي يدرّس فيه.

على أي حال هدفنا من نشر أي قضية ليس الإساءة والتشهير وإنما المعالجة لواقع يتعكس سلباً على المواطن والوطن.

عشرات الإصابات يومياً بـ«كورونا»

١٢ وفاة يومياً في السويداء

| السويداء– عبيرصيموعة

حذر دكتور الصدرية في المشفى الوطني بالسويداء سمير السمان من تفاقم عدد الإصابات بفيروس كورونا في المحافظة يومياً نتيجة تفشي الفيروس مع قلة الاهتمام وأخذ التدابير الوقائية الضرورية من الأهالي.

وأكد أن مراجعي المشافي والعيادات الخاصة بالمئات تثبت إصابة ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مريضاً منهم يومياً بفيروس كورونا كحد وسطي في حين عدد الوفيات بحسب أعداد المرضى فإنه يتراوح بين ٣ إلى ١٢ مصاباً يومياً.

ولفت إلى أن ما يتم تسجيله من إصابات أو وفيات وفق سجلات وزارة الصحة يأتي للمرضى ممن يتم استقبالهن في أقسام العزل في مشافي السويداء الثلاث (الوطني – شهبا ومشفى صلخد) أو الحالات المثبتة بالتحليل المخبري أما العدد الحقيقي فإنه يفوقه بكثير.

وكشف السمان أن تفاقم الإصابات شكل ضغطاً كبيراً على عملية الحصول على أسطوانات الغاز في المنازل إضافة إلى الضغط الكبير على المادة في المشافي مشيراً إلى أن خزان الأوكسجين في المشفى الوطني والذي يتسع إلى ٥ أطنان تتم تعبئته كل ثلاثة أيام إضافة إلى مولد الأوكسجين الذي يولد ٤٠ متراً مكعباً بالساعة إلا أنها وأمام أعداد القبولات الكبير تبقى المادة غير كافية بالحد المطلوب جراء عدم وعي الأهالي لخطورة الوضع وعدم اتباعهم التدابير الوقائية التي تشدد عليها مديرية الصحة في المحافظة.

وبين أن نسبة الأشغال في المشافي الثلاث وغرف العناية المشددة الخاصة بالعزل وصلت إلى ١٠٠ بالمئة ورغم حالات الشفاء وتخريج عدد من المرضى يومياً إلا أن عدد المقبولين يزيد عليها أضعافاً مضاعفة الأمر الذي أدى إلى ازدياد الضغط والمجهود على الكادر الطبي والتمريضي في المشافي كافة.

بدوره مدير المشفى الوطني بالسويداء الدكتور سلام أتمت أكد على ازدياد أعداد الإصابات التي يتم قبولها يومياً في المشفى فضلاً عن أعداد الحالات التي يتم توجيهها إلى اتباع الحجر المنزلي ومراقبة الأكسجة لديها مشيراً إلى المجهود الكبير الذي يقع على عاتق القطاع الصحي في مديرية الصحة من أطباء وممرضين إضافة إلى عمال النظافة الذين يعملون فوق طاقتهم بأضعاف.

وأكد أتمت ضرورة التعاون من الأهالي مع تلك الكوادر التي تعمل ليل نهار لخدمة أهلهم في المحافظة فضلاً عن ضرورة زيادة وعي الأهالي بخطورة الوضع مع تفشي الفيروس واتخاذ التدابير الوقائية بأسرع وقت.

بدوره رئيس دائرة الصحة المدرسية بالسويداء الدكتور خير أبو فخر كشف لـ«الوطن» أن إجمالي عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا والمثبتة بالتحليل المخبري في مدارس السويداء وصل إلى ١٠٧ إصابات حتى تاريخه لافتاً إلى أن الإصابات توزعت بواقع٩٣ إصابة في صفوف الكادر التعليمي والإداري في مدارس المحافظة بينها ٤٤ حالة تماثلت للشفاء و الـ١٤ حالة المتبقية كانت في صفوف الطلاب بينها ٩ حالات تماثلت للشفاء، علماً أن باقي الحالات تحت المراقبة وهي قيد الشفاء.

السنة التحضيرية باقية.. ولا إلغاء للامتحان الوطني الموحد

خوري لـ«الوطن»: ٤٢٠٠ طالب لامتحان الصيدلة و«الطب والمعلوماتية» حتى نهاية العام

| فادي بك الشريف

نفى مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي أي توجه خلال الفترة القادمة لإلغاء الامتحان الوطني الموحد كشرط للتخرج في عدد من التخصصات المشترط اجتيازها بعد تخرج الطالب وذلك لقياس مخرجات الأداء وإلمام الطالب بالمناحي المتعلقة بتخصصه الجامعي.

وفي الوقت الذي كثرت فيه الانتقادات لواقع السنة التحضيرية للكليات الطبية (الطب البشري– طب الأسنان – الصيدلة)، ولاسيما أن البعض اعتبرها عقبة في وجه الطلبة لعام كامل وتسببت بهروب شريحة من الطلبة من الجامعات الحكومية إلى الخاصة، بيّن المصدر لـ«الوطن» أن السنة التحضيرية باقية ولن تلغى على الإطلاق، فيما هناك توجه لتقييمها من كل الجوانب ومعالجة أي صعوبات أو مكامن خلل أو معوقات تواجه الطلبة ذوي المعدلات المرتفعة، علماً أن الوزارة تعتبر إيجابيات السنة التحضيرية أكثر من سلبياتها وستتم دراستها بشكل جدي واهتمام كبير من المعنيين في التعليم العالي بحضور المختصين.

وفي السياق، كشف مدير عام مركز القياس والتقويم في التعليم العالي عصام خوري في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه من المقرر أن تعقد الوزارة ورشة تخصصية خلال الفترة القادمة وذلك لدراسة الامتحانات الوطنية الوحدة من مختلف المناحي وتقييم الامتحان خلال الفترة القادمة بمشاركة جميع المختصين بالجامعات.

هذا وتقدم أمس ٤٢٠٠ طالب وطالبة إلى امتحان الصيدلة الموحد (دورة تشرين ٢٠٢١) الذي يجريه مركز القياس والتقويم لطلاب الجامعات السورية الحكومية والخاصة ولحملة الإجازة غير السورية في الصيدلة مع اتخاذ كل التدابير والوسائل الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا.

وتضمنت أسئلة الامتحان ١٢٠ سؤالاً تماشت مع المعايير المرجعية الأكاديمية «النارس» وتناولت الأسئلة محاور الفارماكولوجيا والسموم والأشكال الجرعية ورقابة الجودة وكيمياء الأدوية والتقانات التحليلية وآداب ممارسة المهنة والأدوية نباتية المنشأ والمعالم الحيوية السريرية والمكروبيولوجيا.

وتمت متابعة تأمين مستلزمات نجاح الامتحان، ويشترط حصول الطالب من الجامعات السورية (الحكومية والخاصة) والجامعات غير السورية على علامة ٥٠ بالمئة شرطاً للتخرج ويستفيد الطالب من المساعدات الامتحانية بمقدار علامتين فقط بينما حصوله على علامة ٦٠ بالمئة شرطاً للتقدم لمفاضلة الدراسات العليا.

وقال خوري: من المقرر أن يجري المركز حتى نهاية العام امتحاني الطب البشري والهندسة المعلوماتية، مشيراً إلى أن المركز مدد التسجيل إلى امتحان الطب البشري حتى يوم غد الإثنين وعدد المتقدمين تجاوز الـ٣ آلاف طالب وطالبة، على أن يعلن قريباً عن موعد بدء التقدم للتسجيل لامتحان هندسة المعلوماتية.

كما لفت خوري إلى ارتفاع نسب النجاح عن الفترة السابقة، معتبراً أن الغاية من الامتحانات الوطنية الموحدة هي ضبط المخرجات بما ينعكس على ترتيب الجامعة والتصنيف الجامعي، مبيناً أن المستويات تعتبر متقاربة بين طلبة الجامعات الحكومية والخاصة.

مساعٍ لتطبيق أول امتحان محوسب العام القادم وإيقاف مؤقت للمراكز بالخارج

وحول واقع توقف إجراء الامتحانات في مراكز خارج البلاد، بيّن مدير مركز القياس والتقويم في التعليم العالي أن الإيقاف يعتبر مؤقتاً على أن يعود افتتاح المراكز خلال امتحان الهندسة المعلوماتية القادم، علماً أن الإيقاف هو تنظيمي لضبط أكثر للعملية الامتحانية بالتنسيق مع الجامعة الافتراضية السورية.

وفيما يخص واقع الامتحانات المحوسبة، أكد خوري أنه يتم السعي لتطبيقها اعتباراً من العام القادم مع متابعة كل التجهيزات والمراكز، علماً أن الآلية تشمل إجراء امتحان لكل طالب على حاسوب خاص به، ليصار معه إلى معرفة النتيجة بشكل سريع جداً بعد انتهاء التقدم للامتحان الأمر الذي يتلافى معه حدوث أي أخطاء.

كما أن الآلية الجديدة تتيح للطالب التقدم للامتحان أكثر من مرة في العام نفسه خلال شهر أو شهرين في حال عدم تمكنه من اجتياز الامتحان من المرة الأولى، وذلك مقارنة مع الامتحانات التي تجرى حالياً والتي يتعذر معها هذا الأمر.

هذا وتشمل الامتحانات الموحدة كلاً من الطب البشري والأسنان والعمارة والمعلوماتية والتمريض والعلوم الصحية بما فيها من اختصاصات.

١٠-٢٥ بالمئة نسبة ارتفاع الأسعار في حماة مع بداية الأسبوع

التموين: مخالفة ١٧٤ تاجراً الأسبوع الماضي منهم ٥٦ لعدم تداول الفواتير

| حماة-محمد أحمد خبازي

مع بداية الأسبوع الجاري، قفزت معظم أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية، بأسواق حماة بما نسبته ١٠-٢٥ بالمئة عن الأسبوع الماضي، في ظل تآكل القدرة الشرائية للمواطنين عموماً، وأصحاب المدخول المحدود خصوصاً.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن كيلو البطاطا المالحة من النوع الجيد، وصل أمس السبت إلى ٢٥٠٠ ليرة، بينما كان يوم الخميس بـ٢٠٠٠ ليرة، وكيلو الخيار البلدي بـ١٢٠٠ ليرة، وكان بـ١٠٠٠ ليرة، والباذنجان بـ١٣٠٠ وقد كان بـ١١٠٠ ليرة.

وفي جولة لـ«الوطن» على العديد من محال المنظفات، بيّن أصحابها أن كيس مسحوق الغسيل ارتفع ٥٠٠ ليرة عن الأسبوع الماضي، وعلبة سائل الجلي ارتفعت ٢٠٠ ليرة!.

وأوضح بعضهم أن كيس «المبيض» على سبيل المثال لا الحصر، وهو صناعة حموية، بيع أمس بـ٩ آلاف ليرة لوزن ٢ كيلو وقد كان الأسبوع الماضي بـ٨٥٠٠ ليرة، ووزن ٤ كيلو بـ١٧ ألف ليرة وقد كان بـ١٦ ألف ليرة.

وكيس المناديل الورقية وزن نصف كيلو، كان بـ٢٣٠٠ ليرة وصار بـ٢٨٠٠ ليرة.

ولتر زيت القلي كان بـ٨ آلاف ليرة وصار بـ٨٥٠٠.

وكشف بعضهم أن التجار طلبوا منهم رفع الأسعار مرة أخرى بنسبة ٩ بالمئة غداً لتتناسب مع أسعار صرف الدولار بالسوق السوداء!

ولفت بعضهم إلى أن شراءهم المواد والسلع، يتم من غير فواتير نظامية، وإذا أصروا عليها يعطونهم فواتير وهمية بغير الأسعار الحقيقية!

وبيّن تجار بسوق الهال بمدينة حماة أن في السوق بطاطا متنوعة منها الجيدة وهي من إنتاج محلي، ومنها الرديئة التي تظهر عليها درنات، وهي من المخزنة بالبردات.

وعزوا ارتفاع أسعار معظم الخضروات إلى قلتها، وأجور النقل المرتفعة من الساحل أو المحافظات الجنوبية، التي يحملها التجار على مبيع موادهم. ومن جانبه، بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن دوريات الرقابة نظمت الأسبوع الماضي، نحو ١٧٤ ضبطاً بحق التجار والباعة المخالفين.

وأوضح أن من تلك الضبوط ٥٦ ضبطاً بمخالفة عدم وجود وتداول فواتير نظامية للعديد من السلع والخضار والفاكهة والمواد الغذائية، و٥ ضبوط بمخالفة البيع بسعر زائد، وتقاضي أجور بدل خدمات مرتفعة.

ولفت إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وفق المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١.

حمص تمر بانحباس مطري وتخزين سطحاتها المائية في أدنى حالاتها

إسماعيل لـ«الوطن» إغلاق المياه في شبكات الري ومصادرة ٥٠٧ حفارات مخالفة

| حمص- نبال إبراهيم

بين مدير الموارد المائية في حمص إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن» أن نسبة الهطول المطري حتى تاريخه ما زالت ضعيفة مقارنة بالعام الماضي خلال الفترة ذاتها، لافتا إلى أن المحافظة تمر حالياً بفترة انحباس مطري.

وأشار إلى أن تخزين المسطحات المائية حالياً في المحافظة في أدنى حالاته مع انتهاء موسم الري وبداية التخزين.

وأشار إلى أن المديرية تقوم حالياً بإجراء الصيانات الضرورية للسدود والمسطحات المائية على امتداد المحافظة ضمن الإمكانيات المتاحة، وأن أعمال الصيانة تتضمن صيانة كل من (البوابات والسكورة والوجه المائي وعتبات المفيض وغير ذلك).

وأكد إسماعيل أنه تم إغلاق المياه في جميع شبكات الري التي تمت إعادة تأهيلها مؤخراً بسبب انتهاء الدورة الزراعية وقدوم موسم الشتاء، مبيناً أنه ستتم المباشرة بإجراء الصيانات اللازمة والضرورية والناتجة عن الاستثمار لهذه الشبكات قبل موسم الري القادم.

ولفت إلى أنه تم إرواء ٢٢ ألف هكتار لموسم ٢٠٢١ من أصل ٢٨ ألف هكتار من شبكات الري الحكومية، وهذا ساهم بشكل ايجابي في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين المستوى الاقتصادي للمزارعين.

وبين أنه يتم حالياً استكمال تنفيذ الأعمال المتبقية في مشروع سدة مريمين المهم والحيوي، لافتا إلى أن نسبة التنفيذ في هذا مشروع وصلت إلى ما يزيد على ٦٠٪ حتى تاريخه، وأنه من المتوقع الانتهاء من كافة الأعمال واستلام المشروع خلال عام ٢٠٢٢ القادم، وذلك بسبب التوقف عن العمل في الموسم المطري للقيام بأعمال ردم الغضار والفلتر والبالست.

وأوضح أن التكلفة العقدية لمشروع السدة بلغت ٧٣٣ مليون ليرة بالإضافة إلى ملحق عقد بقيمة ١١٨ مليون ليرة.

وأشار إسماعيل إلى أن الضابطة العدلية المائية في المديرية صادرت ١٢ حفارة منذ بداية العام حتى تاريخه بمخالفات تستوجب ذلك، ليصل العدد الإجمالي للحفارات المصادرة من قبل المديرية إلى ٥٠٧ حفارات، موضحاً أنه يتم تنظيم ضبط بالحفارة التي تقوم بالحفر بشكل مخالف وإحالة صاحبها للقضاء، كما يتم ردم البئر مباشرة والطلب عن طريق قضايا الدولة فرض العقوبات الجزائية بحق صاحب الحفارة ومالك العقار وتغريمهما بالغرامات التي ينص عليها قانون التشريع المائي، إضافة إلى تكلفة إزالة المخالفة كما يتم طلب استصدار قرار قضائي بتثبيت مصادرة الحفارة لمصلحة وزارة الموارد المائية.